المنتصف الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٠/١٢/١ الموافق ١٦ ربيع الآخر ١٤٤٢هـ العدد ٤٦٧ السنة الثامنة عشرة

المنتصف الاسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

نتنياهو وترامب - تناغم قد ينتهي إلى مصير بائس أمام القضاء!

صفحة (٢)

كتاب جديد لـ«معهد ميتفيم»: القضية الفلسطينية تظل بوابة إسرائيل الحقيقية إلى الشرق الأوسط

صفحة (٤)

٢٣ يوماً تحسم مصير الكنيست ورياح الانتخابات تشتد!

كتب برهوم جرايسي:

لم يعد أمام ولاية الكنيست الحالي سوى ٢٣ يوما، فإما أن تقر الحكومة ميزانية سريعة للعام الجاري المنتهي، وتمررها في الكنيست في غضون أيام قليلة، قبل انتهاء يوم ٢٣ كانون الأول، أو أن يتم حل الكنيست تلقائيا، والتوجه إلى انتخابات بعد ٩٠ يوما من يوم حل الكنيست. وهذا ما جعل رياح الانتخابات تشتد؛ وفي موازاتها، أحاديث عن اتفاقيات مؤقتة، تطيل عمر حكومة نتنياهو- غانتس بضعة أسابيع أو أشهراً قليلة، فالانتخابات التالية لن تخدم سوى قائمة واحدة، تضم أحزاب المستوطنين، فيما الأحزاب الباقية إما ستراوح مكانها أو تخسر من مقاعدها.

فقد أعلن رئيس حزب «يوجد مستقبل»، يائير لبيد، أنه سيعرض على الكنيست يوم الأربعاء القريب، الثاني من كانون الأول، مشروع قانون لحل الكنيست والتوجه لانتخابات. ولكن لن يكون بمقدور لبيد عرض مشروع القانون على الكنيست، إلا إذا ضمن الأغلبية المطلقة، لأنه في حال سقط مشروع القانون، لن يكون بإمكانه عرضه لاحقا، إلا بمرور ستة أشهر، حسب النظام البرلماني القائم. وكي يضمن أغلبية، فإن لبيد وباقي أحزاب المعارضة بحاجة إلى أصوات كتلة «أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس. وسيتضح موقف الكتلة في الساعة الأخيرة قبل التصويت في الكنيست، في حال تم عرضه فعليا؛ إذ تكثر الأحاديث عن بوادر اتفاق جديد بين بنيامين نتنياهو وشريكه بيني غانتس، يهدف إلى تجاوز عقبة إقرار الموازنة العامة، للعام الجاري ٢٠٢٠، على أن تشرع الحكومة مباشرة، بإقرار ميزانية العام المقبل ٢٠٢١. وهذا سيكون في إطار صفقة تشمل أيضا التوافق على تعيينات هامة جدا في جهاز الحكم، مثل المدعي العام، وقائد الشرطة، ومديرين عامين في عدد من الوزارات، وغيرها.

وكما يبدو، في هذا تعبير عن عدم رغبة الطرفين بالانتخابات المبكرة، على الأقل حتى نهاية آذار المقبل. ولكل أسبابه، خاصة على ضوء نتائج الاستطلاعات، التي تشير إلى خسارة مقاعد جديّة لحزب الليكود، والحال ذاتها تسري على كتلة «أزرق أبيض»، فيما الرابح الوحيد من هذه الانتخابات سيكون تحالف «يمينا» الذي يضم أحزاب مستوطنين من التيار الديني الصهيوني. وسنأتي لاحقا هنا على تفاصيل هذا الجانب، في الطريق إلى الانتخابات.

ورغم أن توقيت الانتخابات في مطلع الربيع المقبل، لن يخدم نتنياهو من عدة نواح، خاصة وأن الحملة الانتخابية ستجري في الوقت الذي يكون جالسا فيه على مقعد المتهمين في المحكمة، إلا أنه يواصل تأزيم العلاقات مع شريكه بيني غانتس. وهذا يبرز ليس فقط في نقض الوعود لإقرار الموازنة العامة، وإنما أيضا في تحييد غانتس من الأمور الأشد حساسية، وكان آخرها عدم معرفة غانتس بسفر نتنياهو إلى السعودية، والالتقاء بولي العهد محمد بن سلمان، سوية مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، ورئيس جهاز الموساد يوسي كوهين.

ومسألة عدم إبلاغ غانتس مسبقا، ظهرت في وسائل الإعلام بعد وقت قليل من كشف مسألة اللقاء، وهذه المرّة الثالثة التي يتفاجأ فيها غانتس بتحركات نتنياهو الإقليمية، مثل الاتفاق مع الإمارات، ولاحقا مع السودان.

في المقابل فإن أداء بيني غانتس ومعه شريكه وزير الخارجية غابي أشكنازي، يُظهر مدى ضعفهما السياسي، فهما هددا بأنه لن تكون حكومة في حال لم تقر الميزانية في الحكومة حتى نهاية تشرين الأول، ولكن ها قد مرّ التشرينان الأول والثاني، والحكومة ما تزال قائمة، بالشلل الذي هي فيه. وهذا يقلل كثيرا من شأن التهديدات التي تظهر بوتيرة ليست قليلة، على ألسن أعضاء «أزرق أبيض».

وحاول غانتس في الأسبوع الماضي، الظهور كمن أنه هو صاحب قرار في وجه نتنياهو، بتشكيل لجنة فحص في وزارة الدفاع، بشأن ما عُرفت باسم «قضية الغواصات»، وهي تعود إلى أن شخصيات في محيط نتنياهو، بينهم مستشارون وابن خاله، أصروا على شراء غواصة حربية سابعة من ألمانيا، رغم إعلان الجيش الإسرائيلي عدم حاجته لها؛ وتبين لاحقا أن في هذه الصفقة قضايا فساد ورشاوى، ولكن لا الشرطة ولا النيابة وجدت نتنياهو متورطا بالقضية، رغم أصوات كثيرة في الوزارة والجيش، وبينهم وزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون، يصرّون على تورط نتنياهو، ولهذا قرر غانتس تشكيل لجنة فحص داخلية، ولجنة كهذه لا صلاحيات لها سوى تقديم استنتاجات، وهو الأمر الذي أثار غضبا لدى نتنياهو.

أزمة الميزانية

بموجب الاتفاق المبرم بين حزب الليكود وكتلة «أزرق أبيض»، فقد كان على الحكومة أن تقر وتمرر ميزانيتي العامين الجاري والمقبل، حتى يوم ٢٥ آب الماضي، إلا أنه بعد تشكيل الحكومة، بدأ نتنياهو في مناوراته الهادفة لحل الحكومة، على أن تجري الانتخابات في نهاية العام الجاري، وبذلك يستبق نتنياهو بدء محاكمته، في الاستماع لشهود الإثبات في الشهر الثاني من العام المقبل ٢٠٢١.

إلا أن نتنياهو واجه ضغوطا من داخل حزبه، على ضوء استطلاعات الرأي التي تتنبأ، وحتى الآن، بخسارة الليكود ما بين ٦ إلى ١٠ مقاعد، من أصل مقاعده الـ ٣٦ الحالية، وهذا يعني أن نوابا لن يعودوا إلى مقاعدهم، وأن وزراء سيفقدون حقائبهم. وفي اليوم الأخير الذي سبق الموعد النهائي لحل الكنيست في نهاية آب، وافق الليكود على مشروع قانون جاء من الائتلاف الحاكم، لتمديد فترة إقرار الموازنة حتى ٢٣ كانون الأول القريب، ورغم هذا التمديد فإن نتنياهو واصل استخدام الموازنة العامة ليتحكم بمصير حكومته، رغم ما يراه من خسائر لحزبه في استطلاعات الرأي، في حين أن التحالف الأقرب لليكود، «يمينا»، يضاعف قوته، لتتجاوز ٢٠ مقعدا في الاستطلاعات، بدلا من ٦ مقاعد حاليا.

وقانون تمديد موعد إقرار الميزانية، مطروح على جدول أعمال المحكمة العليا، التي طلبت من الحكومة تقديم ردها على الالتماسات ضد قانون التمديد، حتى يوم ١٥ كانون الأول المقبل، وسط تلميحات انتقادية من رئيسة المحكمة لهذا القانون. ولكن تأخر المحكمة في النظر بالالتماسات التي قدمت لها غداة إقرار قانون التمديد في الكنيست، وموعد رد الحكومة للمحكمة، يؤكد مجددا على نهج المحكمة في المرحلة الأخيرة، بالابتعاد قدر الإمكان عن المواجهة الصدامية مع الحكومة. فأي قرار سيصدر عن المحكمة، سيكون قد تلاقى مع الموعد الأخير للتمديد أو حتى تجاوزه، ما يعني أن قرار المحكمة سيكون من حيث المبدأ، ولن يكون له مفعول إبطال.

نتنياهو بين المحكمة والجائحة

كما يبدو، راهن نتنياهو في الأسابيع الأخيرة على احتمال أن تقرر المحكمة تأجيل بدء الاستماع لشهود الاثبات، بعدة أسابيع أو حتى بضعة شهور، بعد أن تقدم للمحكمة باعتراض على أداء النيابة، بزعم أن طاقم المحامين لم يطلع على كامل الأدلة التي لدى النيابة. وقد قبلت المحكمة ادعائه، ولكنها قررت تأجيل بدء الاستماع لشهود الاثبات إلى الأسبوع الأول من شهر شباط، بمعنى تأجيله لثلاثة أسابيع. وهذا موعد من المفترض أن يكون محرجا لنتنياهو، لأنه في حال جرت الانتخابات في شهر آذار، فإن جُل أيام الحملة الانتخابية سيمضيها في قاعة المحكمة، وهناك شك في أن ينجح في تأجيل المحاكمة، بذريعة الانشغال بالمحاكمة.

صحيح أن نتنياهو خاض ثلاث جولات انتخابات برلمانية في ظل التحقيقات، ولاحقا بعد توجيه الاتهام رسميا له في ثلاث قضايا فساد، إحداها تلقى فيها الرشاوى، وأنه لم يتضرر بقوته الانتخابية؛ إلا أن الوضع الآن قد يبدو مختلفا، إذ أن الجلوس على مقعد الاتهام، يخلق انطباعا ليس مريحا لدى قسم من الجمهور، ولكن الأخطر من ناحية نتنياهو، هو أنه في جلسات الاستماع لشهود الإثبات ستتكشف أمور، من بينها ما سيكون على لسان من كان من أقرب المقربين له، مدير مكتبه، وتحوّل إلى شاهد ملك.

أيضا انتخابات في آذار القريب، ستكون في أجواء جائحة كورونا، وتحت وطأة الأزمتين الصحية والاقتصادية، وهناك شك في أن تكون إسرائيل قد حصلت حتى ذلك التاريخ على الكمية الكافية من التطعيم، حتى تفتح آفاقا وأملاً بالخروج من الأزمتين.

محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس» يوسي فيرتر، كتب في مقال أخير له أن نتنياهو كان يفضل إجراء الانتخابات في نهاية شهر حزيران، فحتى ذلك الحين يكون قسم كبير من الجمهور قد تلقى التطعيم، وذلك التاريخ يكون بعيدا بخمسة أشهر عن اليوم الذي كان من المفترض أن ينهي فيه نتنياهو منصبه، لينقله لشريكه بيني غانتس، في إطار اتفاقية التناوب، التي بات حولها إجماع على أنها لن تتم.

.. من تظاهرة مناوئة لنتنياهو أمام مقر إقامته في القدس، أول من أمس. (أ ف ب)

الانتخابات جيدة لتحالف وحيد

إذا نظرنا إلى معدل استطلاعات الرأي العام الصادرة في الأسابيع الأخيرة، وحتى الأسبوع الماضي، فإن كل الكتل البرلمانية الحالية ستتعرض لخسارة مقاعد أو أنها ستراوح مكانها مع تقدم طفيف، باستثناء تحالف «يمينا» الذي يضم رسميا ثلاثة أحزاب، كلها ترتكز على التيار الديني الصهيوني، وأيضا على قاعدة المستوطنات، ويتزعم التحالف الوزير السابق النائب حاليا، نفتالي بينيت، الذي تمنحه الاستطلاعات مضاعفة مقاعده بثلاث وحتى أربع مرات.

ونرى الليكود سيهبط في تمثيله من ٣٦ اليوم، إلى ما بين ٣١ وحتى ٢٧ مقعدا، وكتلة «أزرق أبيض» من ١٥ مقعدا اليوم، إلى ما بين ١٠ وحتى ٨ مقاعد. وستحافظ كتلتا اليهود الحريديم شاس (٩) ويهدوت هتوراة (٧) تقريبا على قوتيهما.

وفي أحزاب المعارضة البرلمانية، فإن تحالف «يوجد مستقبل- تلم» سيرتفع من ١٦ مقعدا اليوم، إلى ما بين ١٧ وحتى ١٩ مقعدا. وحزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، إما سيحافظ على مقاعده الـ ٧، أو أنه سيرتفع بمقعد واحد أو اثنين. وحزب ميرتس، الذي يتمثل الآن بـ ٣ مقاعد، سيحصل على ما بين ٥ إلى ٧ مقاعد، تقريبا بعدد المقاعد التي حصل عليها في تحالفه مع حزب العمل في الانتخابات الأخيرة، في حين أن العمل الذي يتمثل بـ ٣ مقاعد، سيختفي عن الساحة، إذا لم يرتبط بتحالف انتخابي.

أما القائمة المشتركة، فإن استطلاعات الرأي تتنبأ بخسارتها ما بين مقعدين وحتى ٤ مقاعد، من أصل المقاعد الـ ١٥ التي لها اليوم، على ضوء الأزمة الداخلية، وبوادر انشقاق القائمة العربية الموحدة (الجناح الجنوبي في الحركة الإسلامية) التي يرأسها عضو الكنيست منصور عباس، الذي يكشف تباعا عن مدى استعداده للتعاون مع حزب الليكود وبنيامين نتنياهو، مقابل تحقيق مطالب مدنية للجماهير العربية في إسرائيل.

كما ورد سابقا، من السابق لأوانه حسم النتيجة من خلال استطلاعات الرأي، ففي بعضها نتائج عليها علامة سؤال كبيرة، خاصة في ما يتعلق بالقوة المجتمعة لليكود وتحالف «يمينا»، فهاتان القائمتان، القوتان الأكبر في اليمين الاستيطاني، حصلتا في آخر ٥ انتخابات، بمعنى منذ العام ٢٠١٣ وحتى آذار ٢٠٢٠، على ما بين ٣٨ مقعدا وحتى ٤٢ مقعدا، كأقصى حد، فيما جمهورهما يشارك في التصويت بأعلى نسبة. أما الآن فتتحدث استطلاعات الرأي عن قوة مجتمعة تتراوح ما بين ٤٨ مقعدا، وحتى ٥٣ مقعدا، وهي زيادة ليس مفهوما مصدرها.

بطبيعة الحال، فإن مشهد التحالفات الأخيرة التي ستخوض الانتخابات سيكون له تأثير على النتيجة النهائية. ورغم كل ما سبق، فإن الاستطلاعات تُظهر توجها واضحا، وهو أن الحلفاء المباشرين لليكود، بمعنى تحالف «يمينا» وكتلتي اليهود الحريديم، ستكون لهم أغلبية مطلقة، دون حاجة لحزب «إسرائيل بيتنا».

ورغم هذه الأغلبية، التي نظريا ستفيد الليكود ورئيسه نتنياهو، إلا أن التجارب السياسية منذ وصول نفتالي بينيت إلى البرلمان في العام ٢٠١٣، وقبله التعامل مع ممثلي التيار الديني الصهيوني الذي يتطرف دينيا عدا تطرفه السياسي الأساس، تشير إلى أن هذا لا يضمن استقرارا سياسيا لنتنياهو، بل سيكون أمام مماحكات صعبة في حكومة تضمهم، خاصة إذا كانت هناك رياح تغيير ما مع دخول جو بايدن إلى البيت الأبيض.

إن كل يوم من الآن وحتى ٢٣ كانون الأول المقبل، قد يكون مقررا بشأن موعد الانتخابات، التي يبدو أنها ستجري في بحر العام القادم، ويبقى السؤال: متى؟

كلمة في البداية

على أعتاب ولاية بايدن: أوباما، الولايات المتحدة وإسرائيل

أنطوان شلحت

بالرغم من أن الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن أكد أن ولايته في «البيت الأبيض» لن تكون بمثابة «ولاية ثالثة» لباراك أوباما، الرئيس الأميركي السابق (٢٠٠٨-٢٠١٦) الذي أشغل بايدن منصب نائب له، نظراً إلى ما طرأ على الولايات المتحدة وعلى العالم من تغيرات منذ ذلك الوقت، فإن تحليلات كثيرة استندت إلى قيام هذا الأخير بتعيين عدد كبير من الأشخاص الذين كانوا في عداد طاقم أوباما في أبرز المناصب المفتاحية في الإدارة الأميركية المقبلة، كي تخلص إلى نتيجة فحواها أن احتمالات استمرارية السياسة التي انتهجتها إدارة أوباما على المستويات كافة ستظل أكبر من احتمالات تغييرها.

وعلى فرض حدوث ذلك، أتصوّر أن التعرّف إلى أبرز المعالم التي اتسمت بها رؤية أوباما حيال العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل سيكون مُجدياً أكثر في كل ما يتعلق بسؤال الرهان على إدارة بايدن.

وبرأيي، أن في وقائع الزيارة الأولى التي قام بها أوباما إلى إسرائيل في آذار ٢٠١٣ إبان ولايته الثانية، ما يشكل مكاناً رحباً شاسعاً يشكل أرضية لتلك المعالم، وأرضاً لتقييم الموقف الأميركي التقليدي إزاء إسرائيل.

ولدى العودة إلى تلك الزيارة، لا بُدّ من أن نشير من ضمن أمور أخرى إلى أن مؤدى الرسالة الجوهرية التي وجهها أوباما إلى الرأي العام في إسرائيل، من خلال الخطاب الذي ألقاه أمام المئات من الطلبة الجامعيين في القدس يوم ٢١ آذار ٢٠١٣، هو أنه من أجل الحفاظ على إسرائيل كـ «دولة يهودية ديمقراطية» لا بُد من التخلي عن الاحتلال والاستيطان في أراضي ١٩٦٧، وإتاحة المجال أمام إمكان إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة إلى جوارها، الأمر الذي يعتبر أفضل ضمان لأمن طويل الأمد، سيظل مُدجّجاً بدعم «الدولة الأقوى في العالم» لـ«الدولة الأقوى في المنطقة»، على حد تعبيره.

غير أنه وراء هذه الرسالة كان ثمة رسائل كثيرة موجهة في الوقت عينه إلى الفلسطينيين والعرب، سواء من خلال الخطاب، أو من خلال وقائع أخرى اشتملت عليها أول زيارة لأوباما كرئيس للولايات المتحدة إلى إسرائيل، وتعكس من دون مبالغة عدداً من التحولات في مقاربته الفكرية والسياسية.

وسأركز على عدد من هذه الرسائل:

أولاً، لعل أبرز هذه الرسائل وأشدها خطورة هي إشهار تبني إدارة أوباما مطلب إسرائيل أن يتم الاعتراف بها كدولة يهودية، أو بلغة الخطاب الإسرائيلي «دولة قومية للشعب اليهودي»، على ما انطوى عليه ذلك من منح ضوء أميركي أخضر لسن «قانون القومية» الإسرائيلي لاحقاً، في العام ٢٠١٨. وكان شأن إدارة أوباما في ذلك مثل شأن الإدارة الأميركية السابقة لها برئاسة جورج بوش الابن التي أقرّت بهذا المطلب منذ العام ٢٠٠٣ (في أثناء قمة العقبة). ومن ثم أخذ بُعداً واسعاً منذ مؤتمر أنابوليس الذي عقد في خريف العام ٢٠٠٧، وأصبح منذ بدء ولاية حكومة بنيامين نتنياهو الثانية (في نيسان ٢٠٠٩)، بمثابة قضية خامسة متقدمة في قائمة القضايا الجوهرية المدرجة في جدول أعمال مفاوضات ما يسمى بـ«الوضع النهائي»، فضلاً عن القضايا الجوهرية الأربع الأخرى وهي: الحدود والمستوطنات؛ القدس؛ اللاجئون؛ الترتيبات الأمنية. بل إنه بالتزامن مع افتتاح جولة المحادثات السياسية في أواخر صيف ٢٠١٠ (والتي لم تعمّر طويلاً)، حظيت هذه القضية في الأجندة التي عرضها نتنياهو إزاء العملية السياسية بمكانة الصدارة من حيث أهميتها. وقد طرح خطاب أوباما هذا المطلب كشرط للتسوية أمام العالم العربي، وأمام الفلسطينيين، قائلاً: «هذا هو الوقت المناسب للعالم العربي كي يُقدم على اتخاذ خطوات نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وفي الوقت نفسه، يتعين على الفلسطينيين الإقرار بأن إسرائيل ستكون دولة يهودية، وبأن الإسرائيليين لديهم الحق في الإصرار على مطالبهم الأمنية».

ثانياً، شرعنة أساس الرواية التاريخية الصهيونية، التي ترى أن استعمار فلسطين كان تحقيقاً لعودة «الشعب اليهودي» إلى «أرض الميعاد» كي يكون «شعباً حرّاً في وطنه»، ويحيي القفار، ويحقق الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويطبق «المُثل» المشتركة لـ«الأمتين الأميركية والإسرائيلية».

ولفت أوباما في خطابه إلى أنه منذ إقامة دولة إسرائيل (قبل نحو ٦٥ عاماً في ذلك الوقت)، عُقدت بينها وبين الولايات المتحدة علاقات خاصة غير قابلة للفصم، بدأت بعد ١١ دقيقة من استقلال إسرائيل عندما كانت الولايات المتحدة أول دولة في العالم تعترف بالدولة الجديدة، وقال الرئيس ترومان في معرض تفسيره قرار الاعتراف بها: «إنني أومن بأن مستقبلاً زاهراً سوف يكون ماثلاً أمامها، ليس كأمة ذات سيادة فحسب، وإنما أيضاً كتجسيد للمُثل الكبرى لحضارتنا!».

ثالثاً، لدى قيام أوباما يوم ٢٢ آذار ٢٠١٣ بزيارة متحف «ياد فشيم» في القدس لتخليد ضحايا المحرقة النازية، ألقى كلمة أكد فيها أن هذه المحرقة لا تشكل المبرّر الرئيس لإقامة دولة إسرائيل. وبذا تساوق مع مسار متواتر تقوم به إسرائيل في الأعوام الأخيرة يتعلق بـ«جوهر الحق اليهودي» في فلسطين، من ناحية كونه المبرّر الأساس لشرعية إقامتها، ومن ناحية أولويته غير القابلة للتأويل على أي ظروف أو أوضاع أخرى وقفت وراء إقامتها من وجهة النظر السياسية- التاريخية، وفي مقدمها قرار التقسيم الأممي من العام ١٩٤٧، وما ساهمت المحرقة فيه من تأثير في الاصطفاف الدولي المؤيد لذلك القرار. وينبغي القول إن الدافع المباشر لهذا المسار، ناهيك عن مواجهة الرواية التاريخية العربية والفلسطينية، كان في حينه إحدى الفقرات الواردة في الخطاب الذي ألقاه أوباما في جامعة القاهرة، يوم ٤ حزيران ٢٠٠٩، في مستهل ولايته الرئاسية الأولى، والتي انطوت على تلميح صريح بأن قيام إسرائيل لا يعدو كونه أحد استحقاقات «العذابات اليهودية»، التي بلغت ذروتها في المحرقة النازية، وفقاً لما قاله. وجاء في تلك الفقرة حرفياً ما يلي: «لقد تعرّض اليهود على مرّ القرون للاضطهاد، وتفاقمت أحوال معاداة السامية في وقوع المحرقة التي لم يسبق لها أي مثيل عبر التاريخ، وإنني سوف أقوم غدا بزيارة معسكر بوخينفالد (في ألمانيا)، الذي كان جزءاً من شبكة معسكرات الموت التي استخدمت لاسترقاق وتعذيب وقتل اليهود رمياً بالأسلحة النارية وتسميماً بالغازات. لقد تم قتل ستة ملايين من اليهود، يعني أكثر من إجمالي عدد اليهود بين سكان إسرائيل الآن. إن نفي هذه الحقيقة هو أمر لا أساس له وينم عن الجهل وعن بالغ الكراهية، كما أن تهديد إسرائيل بتدميرها، أو تكرار الصور النمطية الحقيرة عن اليهود، هما أمران ظالمان للغاية ولا يخدمان إلا غرض استحضار تلك الأحداث الأكثر إيذاء إلى أذهان الإسرائيليين، وكذلك منع حلول السلام الذي يستحقه سكان هذه المنطقة».

وقد أثار تلميح أوباما هذا، على الفور، موجة من الجدل في الخطاب السياسي الإسرائيلي. وسرعان ما انعكس ذلك في الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في جامعة بار إيلان، في يوم ١٤ حزيران ٢٠٠٩، والذي اعتبر بأنه، في الحدّ الأقصى، بمثابة ردّ على خطاب أوباما السالف. ولدى العودة إلى ما قاله نتنياهو في هذا الخطاب نطالع ما يلي: «إن حق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة في أرض إسرائيل (فلسطين) لا ينبع من سلسلة الويلات التي ابتُلي بها. صحيح أن اليهود تعرضوا خلال ألفي عام إلى معاناة فظيعة تتمثل بعمليات الترحيل والمذابح والافتراءات والقتل مما بلغ ذروته في المحرقة النازية التي لم يكن لها مثيل أو نظير في تاريخ الأمم والشعوب. وهناك من يقول إنه لولا وقوع المحرقة لما كانت دولة إسرائيل ستقوم، لكنني أقول إنه لو قامت دولة إسرائيل في موعدها لما كانت المحرقة ستقع أصلاً. إن المآسي الناتجة عن عجز الشعب اليهودي توضح سبب احتياج شعبنا إلى قوة حامية سيادية تتبع له. غير أن حقنا في إقامة دولتنا هنا في أرض إسرائيل مردّه حقيقة واحدة بسيطة: إن هذه الأرض هي وطن الشعب اليهودي وهنا نشأت هويتنا، كما قال ذلك رئيس الحكومة الأول ديفيد بن غوريون لدى إعلانه عن إقامة الدولة: 'نشأ الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وفيها تمت صياغة شخصيته الروحانية والدينية والسياسية، وفيها عاش حياة مستقلة في دولة ذات سيادة، وفيها أنتج ثرواته الثقافية الوطنية والإنسانية العامة وأورث العالم أجمع سفر الأسفار الخالد'» (هذه العبارات هي اقتباس من الفقرة الاستهلالية لـ«وثيقة استقلال دولة إسرائيل»).

لكن الجدل، في هذا الشأن، لم يتوقف عند ما قاله نتنياهو فحسب، بل ارتفعت أيضاً أصوات أخرى تنحي باللائمة على الحكومة الإسرائيلية، وتتهمها بالقصور في إقناع الإدارة الأميركية الأوبامية بأن حق دولة إسرائيل في الوجود مُستمد أساساً، بل وحصرياً، من حق اليهود التاريخي في فلسطين، باعتبارها وطنهم القومي الأصلي. وقد بلغ الأمر بأحد القادة التاريخيين في حزب الليكود، وهو وزير الدفاع السابق موشيه آرنس، أن عزا جوهر «الخلافات الأخيرة» بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى عدم فهم أصحاب القرار في «البيت الأبيض» مركزية هذا الحق في مبادئ الصهيونية ومبررات إقامة إسرائيل، ونزوع هؤلاء إلى الاعتقاد بأن المحرقة النازية كانت العامل المركزي وراء إقامتها.

وتحت عنوان «إسرائيل لم تولد من المحرقة» أشار إيلي إيال، رئيس تحرير المجلة الفكرية الصهيونية الفصلية «كيفونيم حداشيم» («اتجاهات جديدة»)، إلى أن أقوال أوباما السالفة قيلت بحُسن نية، لكنه شدّد على أن الاستنتاج التاريخي منها كان خطأ. وفي مقال للباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب مارك هيلر تضمن تقويماً مرحلياً لأول نصف من ولاية الرئيس أوباما الأولى، أكد أن اللهجة الخطابية التي سعى هذا الأخير من خلالها لتأكيد تطلعه إلى رسم «بداية جديدة» في علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي عبرت عن وعي عال إزاء عواطف وحساسيات مضيفيه (أي العرب)، لكن في مقابل وعي قليل إزاء عواطف إسرائيل وحساسياتها. وعلى سبيل المثال- أضاف الباحث- فقد أعاد خطاب أوباما في جامعة القاهرة تأكيد التزام الولايات المتحدة إزاء إسرائيل، كإقرار مشروع بمعاناة اليهود على مرّ التاريخ. ولكن مهما تكن نوايا هذه الرسالة حسنة، فإنها اعتبرت في نظر كثيرين تعبيراً عن جهل فيما يتعلق بالرابطة التاريخية للشعب اليهودي بأرض إسرائيل، وخاصة بشأن مركزية القدس في الهوية اليهودية. بل واعتبرت هذه الرسالة إقراراً بادعاء العرب القائل إن الفلسطينيين اضطروا إلى دفع ثمن جرائم الأوروبيين بحق أبناء الشعب اليهودي!

نتنياهو وترامب - تناغم قد ينتهي إلى مصير بائس أمام القضاء!

كتب خلدون البرغوثي:

تشكل الأعوام الأربعة الأخيرة أطول فترة حكم لرئيس أميركي من الحزب الجمهوري يكون مقابله في إسرائيل رئيس حكومة يميني من حزب الليكود. فمنذ انطلاق عملية السلام عام ١٩٩١، إذا اعتبرناها نقطة انطلاق تاريخية، انتخب في الولايات المتحدة رئيسان ديمقراطيان هما بيل كلينتون ١٩٩٢ -٢٠٠٠، وباراك أوباما ٢٠٠٨-٢٠١٦، ورئيسان جمهوريان هما جورج دبليو بوش ٢٠٠٠-٢٠٠٨، ودونالد ترامب ٢٠١٦-٢٠٢٠.

بالمقابل تولى عدة رؤساء حكومة في إسرائيل ثماني حكومات (من الحكومة الخامسة والعشرين حتى الحكومة الثانية والثلاثين الحالية). ويظهر الجدول التالي التزامن بين الرؤساء الأميركيين ورؤساء الحكومة في إسرائيل في تلك الفترة:

الرؤساء الأميركيون	رؤساء حكومات إسرائيل		فترات الحكم
بيل كلينتون١٩٩٢ -٢٠٠٠ الحزب الديمقراطي	إسحاق رابين - الحكومة ٢٥	(يسار)	١٩٩٢-١٩٩٥
	شمعون بيريس - الحكومة ٢٦	(يسار)	١٩٩٥ - ١٩٩٦
	بنيامين نتنياهو - الحكومة ٢٧	(يمين)	١٩٩٦-١٩٩٩
جورج دبليو بوش ٢٠٠٠-٢٠٠٨ الحزب الجمهوري	إيهود باراك - الحكومة ٢٨	(يسار)	١٩٩٩
	إيهود باراك - الحكومة٢٨	(يسار)	٢٠٠١
	أريئيل شارون - الحكومة ٢٩	(يمين)	٢٠٠١ - ٢٠٠٣
	شارون/إيهود أولمرت - الحكومة ٣٠	(مركز)	٢٠٠٣ – ٢٠٠٦
	إيهود أولمرت - الحكومة ٣١	(مركز)	٢٠٠٦ - ٢٠٠٩
باراك أوباما ٢٠٠٨-٢٠١٦ الحزب الديمقراطي	بنيامين نتنياهو - الحكومة ٣٢	(يمين)	٢٠٠٩
دونالد ترامب ٢٠١٦-٢٠٢٠ الحزب الجمهوري	بنيامين نتنياهو - الحكومة ٣٢	(يمين)	حتى الآن

أدى التوافق الكبير بين الرئيس الجمهوري دونالد ترامب ورئيس الحكومة الليكودي بنيامين نتنياهو إلى إقدام إدارة ترامب على سلسلة من الخطوات التي اعتبرت تاريخية ومصيرية لصالح إسرائيل، بدءا من انسحاب الولايات المتحدة في ظل إدارة ترامب من الاتفاق النووي الدولي مع إيران، وهو الملف الذي دفع العلاقات الأميركية/ أوباما- الإسرائيلية/ نتنياهو إلى ذروة التوتر، وإلى انحياز الحزب الجمهوري لنتنياهو في مواجهة أوباما، وصولا إلى دعوة الجمهوريين نتنياهو لمهاجمة الرئيس الديمقراطي من على منصة الكونغرس الأميركي.

أوباما من ناحيته رد الصاع لنتنياهو بامتناع الولايات المتحدة عن استخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ الذي يؤكد أن المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، غير شرعية بموجب القانون الدولي، ويطالب بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويؤكد أنه لن يعترف بأي تغييرات على حدود ما قبل ١٩٦٧، بما فيها ما يتعلق بالقدس، باستثناء ما يتفق عليه الطرفان.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، اتخذت إدارة ترامب خطوات غير مسبوقة بدءا من الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ثم نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، وإطلاق "صفقة القرن" التي أكد نتنياهو نفسه أن بند ضم مناطق في الضفة أضيف إليها بطلب منه، كما أغلقت الولايات المتحدة مكتب التمثيل التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وأوقفت الدعم الأميركي للسلطة الفلسطينية وأقدمت على الانسحاب من منظمات ووكالات أممية بسبب انضمام دولة فلسطين لها، وصولا إلى وقف التمويل لهذه المنظمات بما فيها "أونروا".

وشهد العام الحالي التوصل إلى اتفاقات التطبيع بين الإمارات والبحرين والسودان مع إسرائيل برعاية أميركية أحيانا، وضغوط أحيانا أخرى.

لكن يبدو أن التناغم بين ترامب ونتنياهو لن يكون فقط على المستوى السياسي، ولكن أيضا في التمسك بشدة بالحكم ليس فقط حبا في المنصب بل هروبا كذلك من المحاكمة في قضايا فساد مالية، تحولت إلى واقع بالنسبة لنتنياهو بتوجيه لائحة اتهام له تضم ثلاث تهم في ثلاث قضايا، أما بالنسبة لترامب فيتوقع أن يواجه عدة قضايا أمام المحاكم الأميركية متعلقة بتهرب ضريبي واعتداءات جنسية واحتيال.

٢٠٢١ - كابوس قضائي لنتنياهو وترامب

يواجه نتنياهو لائحة اتهام تضم ثلاثة بنود هي تلقي الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة في القضايا المعروفة باسم "الملف ١٠٠٠ و"الملف ٢٠٠٠" و"الملف ٤٠٠٠".

وحسب لائحة الاتهام في القضية الأولى، "الملف ١٠٠٠"، يُشتبه بأن نتنياهو وزوجته، سارة، تلقيا هدايا بصورة غير مشروعة من رجال أعمال وأثرياء، أبرزهم المنتج الهوليوودي إسرائيلي الأصل أرنون ميلتشين، وصلت قيمتها إلى مليون شيكل. في المقابل، تتهم الشرطة نتنياهو بالتدخل لصالح ميلتشين في شؤون متعلقة بالتشريع وصفقات تجارية وترتيبات تتعلق بتأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة.

وفي القضية الثانية، "الملف ٢٠٠٠"، يدور الحديث حول صفقة مقايضة غير مشروعة مع ناشر صحيفة "يديعوت أحرونوت" أرنون موزيس، كان سيقوم نتنياهو بموجبها بإضعاف الصحيفة المنافسة "يسرائيل هيوم"، المدعومة من قطب الكازينوهات الأميركي شيلدون إدلسون، مقابل حصوله (نتنياهو) على تغطية أكثر ودية في صحيفة "يديعوت أحرونوت".

أما "الملف ٤٠٠٠" فيعتبر القضية الأخطر بالنسبة لنتنياهو ويتهم فيها بتلقي الرشوة وذلك على خلفية قيامه بتقديم مصالح رجل الأعمال الإسرائيلي شاؤول ألوفيتش، المالك الرئيس لشركة "بيزك" للاتصالات، مقابل تغطية أخبار نتنياهو وعائلته بشكل إيجابي في موقع "واللا" الإخباري الذي يمتلكه ألوفيتش أيضا. وتم توجيه تهمة تلقي الرشوة إلى ألوفيتش وزوجته.

وكان من المقرر البدء بجلسات محاكمة نتنياهو عبر عقد الجلسة الأولى لعرض الأدلة بدءا من مطلع شهر كانون الثاني العام ٢٠٢١، لكن محامي نتنياهو حسب ما نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" حصلوا على تأجيل حتى شهر شباط التالي.

ووافقت المحكمة المركزية في القدس الخميس الماضي على طلب المتهمين بنقل النقاش حول الالتماسات ضد عرض الأدلة أمام قاض من غير هيئة القضاة التي ستتولى محاكمة نتنياهو وذلك "لمنع إمكانية إطلاع هيئة القضاة على وثائق تدين أو تلوث قرارهم". وهذا يعني حسب صحيفة "يديعوت أحرونوت" تأجيلا آخر في محاكمة نتنياهو. وسيضطر رئيس المحكمة المركزية في القدس أهارون فركش إلى تعيين قاض آخر للنظر في الملف هذا، ما سيؤخر البدء بجلسات عرض الأدلة التي كانت مقررا الشروع بها في شهر كانون الثاني المقبل.

ترامب- ملفات جنائية بانتظاره خارج البيت الأبيض

ومثل نتنياهو يواجه الرئيس الأميركي ترامب عدة قضايا أشارت لها عدة وسائل إعلام أميركية ودولية، بعد انتهاء ولايته في البيت الأبيض في العشرين من شهر كانون الثاني المقبل مع رفع الحصانة القضائية التي يتمتع بها حاليا. وكشفت صحيفة "نيويورك تايمز" في نهاية شهر أيلول الماضي أن ترامب لم يدفع أي ضرائب دخل فيدرالية على الإطلاق خلال ١٠ أعوام من أصل ١٥ عاماً منذ العام ٢٠٠٠ بسبب إفادته بخسارة أكثر بكثير مما تحقق خلالها.

وذكرت الصحيفة أنه في كل من العام الذي فاز فيه ترامب بالرئاسة وفي عامه الأول في البيت الأبيض، دفع ٧٥٠ دولاراً فقط من ضرائب الدخل الفيدرالية.

وفي تعليقه على ما كشفته الصحيفة قال ترامب إنه يدفع "الكثير" من ضرائب الدخل. واتهم دائرة الإيرادات الداخلية بأنها "تعامله معاملة سيئة".

ويرفض ترامب الإدلاء بقيمة المبالغ التي دفعها كضرائب فيدرالية، وتهرب من الرد على تساؤلات مراسل قناة CNN في البيت الأبيض حول ذلك، وأنهى الإحاطة الصحافية لتجنب توجيه جيرمي دايموند من CNN أسئلة له حول هذا الموضوع.

قناتا NBCNEWSوBBC وضعتا قائمة بالقضايا الأخرى التي سيواجهها ترامب اعتبارا من بداية العام المقبل. ومن أبرز هذه القضايا "دفع أموال في مقابل السكوت" عن علاقات جنسية أقامها ترامب مع عارضة في مجلة "بلاي بوي" تدعي كارين ماك دوغال ومع ممثلة أفلام إباحية تدعى ستورمي دانيلز. وحسب دوغال ودانيلز فقد قام محامي ترامب السابق مايكل كوهين بدور الوسيط في تقديم عشرات آلاف الدولارات لهما في مقابل سكوتهما قبيل الانتخابات الأميركية العام ٢٠١٦. وحسب BBC اعتبرت تلك المدفوعات انتهاكا لقوانين تمويل الحملة الانتخابية، وحُكم على كوهين بالسجن لثلاث سنوات العام ٢٠١٨، لكن لم يتم توجيه اتهامات لترامب، رغم اعتراف كوهين أن الرئيس الأميركي هو الذي طلب منه تقديم المبالغ لدوغال ودانيلز. مع ذلك لم تغلق القضية إذ يستمر التحقيق القضائي فيها في نيويورك.

في هذا السياق أيضا، تتهم سيدات ترامب بسوء السلوك الجنسي تجاههن، وقام عدد منهن برفع دعاوى قضائية ضده، ورفعت اثنتان دعاوى تشهير ضده لقيامه بوصفهما بأنهما كاذبتان، فيما رد ترامب بالتهديد بمقاضاتهن من طرفه أيضا.

وتتهم إي جين كارول، الكاتبة في مجلة "آل"، ترامب باغتصابها داخل غرفة لخلع الملابس في متجر فاخر بحي مانهاتن في تسعينيات القرن الماضي. ونفى ترامب بدوره تلك الاتهامات.

كما تتهم سَمر زيرفوس ترامب بالاعتداء عليها جنسياً خلال اجتماع لمناقشة فرص للعمل في فندق في بيفرلي هيلز العام ٢٠٠٧.

ووصف ترامب هذه الادعاءات بالزائفة واتهم زيرفوس بفبركتها سعياً وراء الشهرة. وبدورها قدمت زيرفوس دعوى تشهير العام ٢٠١٧ مطالبة بتعويض قدرة ثلاثة آلاف دولار على الأقل.

وسعى ترامب لإسقاط الدعوى خلال فترة رئاسته.

كما تقود مدعية نيويورك ليتيشيا جيمس تحقيقاً مدنياً بشأن ما إذا كانت مؤسسة ترامب قد قامت باحتيال عقاري، وترتبط هذه الشبهة أيضا باعترافات كوهين في شباط ٢٠١٩ بأن ترامب قام بتضخيم قيمة أصول ممتلكاته لتأمين قروض، وقلل من قيمتها لتخفيض ضرائبه.

كذلك يواجه ترامب شبهات متعلقة بمخالفات الحصول على (مكافآت وهدايا وهبات) مرتبطة بالمنفعة أو المكسب أو ميزة من وظيفة معينة أو منصب عام.

الحصانة بين ترامب ونتنياهو

وبينما يتمتع الرئيس الأميركي بالحصانة القضائية من المحاكمة طالما بقي في منصبه، تشكل خسارته للانتخابات فرصة لمقاضاته مع رفع هذه الحصانة بعودته مواطنا عاديا.

في المقابل يواجه نتنياهو أزمة أصعب، إذ لا يتمتع منصب رئيس الحكومة في إسرائيل بالحصانة القضائية، كما أنه لا يتمتع بالحصانة بصفته عضو كنيست بعد تعديل قانون حصانة أعضاء الكنيست العام ٢٠٠٥. فقبل هذا التاريخ، كانت الحصانة تلقائية، ويتم رفعها بتصويت أعضاء الكنيست في حالة تقديم لائحة اتهام ضد زميل لهم. ومع التعديل العام ٢٠٠٥ رفعت الحصانة عن كافة أعضاء الكنيست وبات على من يواجه منهم تهما جنائيا تقديم طلب للحصول على الحصانة من الكنيست بناء على تصويت زملائه، وبعد أن تدرس لجنة خاصة هذا الطلب من وجهة نظر قانونية، وفي حالة إقراره، تتم إحالته للتصويت أمام الكنيست.

وحسب هيئة البث الإسرائيلية فشل نتنياهو في تأمين الأغلبية الكافية للحصول على الحصانة، بعد فشل الليكود تحديدا في تجنيد أغلبية في اللجنة الخاصة. وبعد تقديمه طلبا لرئيس الكنيست حينئذ يولي إدلشتاين، في مطلع شهر كانون الثاني ٢٠٢٠، للحصول على الحصانة، سحب نتنياهو الطلب في نهاية الشهر ذاته، مع تأكده أن فرص منحه الحصانة في الكنيست باتت معدومة.

كما فشلت جهود حزب الليكود في سن قانون يسمى "القانون الفرنسي" ويقضي بمنح الحصانة لرئيس الحكومة طالما بقي في منصبه.

وسبق أن انتقد المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت مساعي نتنياهو والليكود لتعديل قوانين الحصانة. ونقل موقع Times of Israel الإخباري عن مندلبليت قوله إنه "من الصعب عدم الحصول على انطباع بأن المحاولة لحماية رئيس الحكومة من قرارات لا تتعلق به ليست بالهدف الحقيقي الذي يسعى إليه من يودون تعديل قانون الحصانة".

أربعة أعوام من التناغم تنتهي أمام القضاء

من الواضح أن نتنياهو وترامب سيجدان نفسيهما في مواجهة القضاء فعليا العام المقبل، فمحاكمة نتنياهو انطلقت عمليا قبل عدة شهور، بعقد جلسة الاستماع الأولى في شهر أيار الماضي، وقد لا يكون من قبيل الصدفة تأجيل البدء العملي بمحاكمة نتنياهو عبر جلسة عرض الأدلة، من كانون الثاني المقبل إلى شهر شباط، الذي يكون فيه ترامب قد فقد الحصانة القضائية، ربما لتتزامن الإجراءات القضائية بحقهما وكي تتحول حالة التناغم السياسي بينهما في الأعوام الأربعة الماضية والتي غيرت معالم العلاقات في الشرق الأوسط وربما في العالم أيضا، إلى تشابه في مصير بائس أمام القضاء.

ترامب ونتنياهو.. هل يسددان فواتيرهما الباهظة؟

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«قانون أساس إسرائيل
الدولة القومية للشعب اليهودي»

الوقائع والأبعاد

تحرير وتقديم:
هنيدة غانم

جونثان بولارد: يهود الولايات المتحدة وازدواجية الولاء!

جونثان بولارد.

كتب عصمت منصور:

يروي الصحافي الإسرائيلي باراك رافيد واحدة من القصص التي تلخص بإيجاز مكثف طبيعة العلاقة المعقدة بين إسرائيل وحكوماتها المتعاقبة وقضية الجاسوس اليهودي الأميركي جونثان بولارد، ومحاولات المزاوجة في الخطاب والسلوك بين كونه بطلا في عين جزء كبير من الجمهور الإسرائيلي، وبين التنصل منه ومن أفعاله أمام الإدارات الأميركية في ذات الوقت.

ويستذكر رافيد في تغريدة له على «تويتر» بالتزامن مع صدور قرار بانتهاء فترة صلاحية القيود التي فرضتها المحكمة الأميركية على بولارد، أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وبعد أن أنهى أحد لقاءاته المطولة مع باراك أوباما في البيت الأبيض في العام ٢٠١٥، عاد واتصل بأحد مستشاري الرئيس أوباما بعد نصف ساعة فقط، وطلب منه أن يبلغ الرئيس الأميركي طلبا خاصا باسم حكومة إسرائيل بالإفراج عن جونثان بولارد، ليتمكن بعدها من الخروج إلى الإعلام والتباهي أمام الصحافيين الإسرائيليين أنه عاد وكرر طلب حكومة إسرائيل بالإفراج عن بولارد.

إن قضية تجسس واعتقال جونثان بولارد تشكل واحدة من القضايا التي وضعت سؤال ولاء يهود الولايات المتحدة، الذين يبلغ عددهم أكثر من ٥,٥ مليون يهودي، ويشغلون مواقع هامة في رأس هرم الدولة ومؤسساتها المختلفة المدنية والأمنية، على المحك، وشكلت الوصمة الأكثر إحراجا لهم، لدرجة دفعت جاي رودرمان، رئيس صندوق رودرمان الذي يدأب على تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، إلى القول عند صدور قرار المحكمة بالإفراج عن بولارد في العام ٢٠١٥، إن طي هذه الصفحة يعتبر من «أسعد اللحظات» لأنه ينهي الخوف والإحراج الأكبر للمنظمات اليهودية، وأكد أن «يهود الولايات المتحدة تخلصوا من شوكة في حلقهم» وأن بإمكانهم الآن تنفس الصعداء.

بولارد: قصة جاسوس

خدم جونثان بولارد لمدة ست سنوات فقط (٧٩-٨٥) في قسم الاستخبارات التابع للأسطول الأميركي في واشنطن، بعد أن رفض طلبه الذي تقدم به قبل ذلك بعامين للعمل في وكالة CIA بسبب «شكوك في أمانته»، واستطاع خلالها أن يصبح لمدة عام ونصف العام الجاسوس الأكثر إثارة للجدل في الولايات المتحدة، وذلك ليس بسبب خطورة المعلومات التي نقلها بشكل سري إلى دولة اخرى تعتبر الحليف الأقرب للولايات المتحدة وهي إسرائيل، بل بسبب كونه أميركيا يهوديا تنازعه الانتماء بين بلده الأصلي الذي ينتمي إليه والدولة التي يرتبط بها روحيا وأيديولوجيا، وباعتباره نموذجا مصغرا يعكس العلاقة المركبة بين يهود الولايات المتحدة وإسرائيل.

ولد بولارد في العام ١٩٥٤ في تكساس، وتلقى ثقافة في الأوساط اليهودية وداخل العائلة عززت من ارتباطه بدولة إسرائيل التي زارها وهو في السادسة عشرة من عمره، وانخرط في حركات الشبيبة كما أنه تلقى قسطا من تعليمه في معهد وايزمان.

أهمية هذه الصلة المبكرة بين بولارد وإسرائيل، سيتضح لاحقا أنها كانت أحد الحوافز التي حركته للقيام بما أقدم عليه من تجسس لصالح إسرائيل، حيث قام من موقع دوره كمحلل للمعلومات في الاستخبارات البحرية الأميركية، وهو الدور الذي منحه فرصة الاطلاع على معلومات غاية في السرية والحساسية وتحديدا حول الشرق الأوسط والدول المعادية لإسرائيل، بالتجسس ونقل هذه المعلومات لمشغليه في القسم الخاص الذي تم تأسيسه في شقة تابعة لوزارة الدفاع.

تم تجنيد بولارد للعمل لصالح إسرائيل في العام ١٩٨٤ من قبل الطيار السابق في سلاح الجو الإسرائيلي أفيام سيلع، وهو إحدى الشخصيات التي نسجت حولها هالة من البطولة بسبب مشاركته في قصف المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٧٩، وقد تم اختياره لتحريك عواطف بولارد وإثارة انطباعه وجذبه للعمل لصالح الشعب اليهودي في مواجهة الأخطار التي تتهدده من الدول المحيطه به والتي تكن له العداء. قدم بولارد خلال فترة تجنيده عشرات آلاف الوثائق السرية وشديدة الأهمية بالنسبة لإسرائيل حول تسليح دول الجوار ومنظوماتها العسكرية وتحركات جيوشها، والأهم من ذلك ووفق ما كلف به بولارد، كل المعلومات المتعلقة بالأسلحة غير التقليدية (كيماوية وبيولوجية) لدى الدول العربية والإسلامية مثل العراق والباكستان، ومنظومات صواريخ أرض- أرض، وأرض- جو والطيران السوفييتي لدى الجيوش العربية، وفوق ذلك طلب منه أن يقدم إنذارا مبكرا في حال الاشتباه بقرب وقوع حرب.

لاقى جهد بولارد تقديرا عاليا من أعلى المستويات الأمنية والسياسية في إسرائيل، حيث كان رئيس الحكومة شمعون بيريس على اطلاع على المهمة التي يقوم بها بولارد، وقد قدرت الخسائر التي تسبب بها بولارد للولايات المتحدة بمليارات الدولارات بسبب تغيير شيفرات الاتصال التي نقلها لأجهزة الأمن الاسرائيلية ومكنتها من رصد كل الرسائل المشفرة والترددات الإلكترونية لوكالة NSA الاستخباراتية المتخصصة في رصد ومراقبة الاتصالات في العالم.

الضرر الأساس الذي تسبب فيه بولارد لا يكمن في نقل المعلومات إلى دولة (صديقة) فقط بل إن جزءا من هذه المعلومات تسرب إلى دولة ثالثة (الاتحاد السوفييتي السابق) وهناك اعتقاد بأن إسرائيل باعت هذه المعلومات أو قايضتها في مقابل المساعدة في تسهيل هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي وفق التقرير المطول الذي نشره موقع «ميدا» نقلا عن تحقيق للصحافي الأميركي سيمور هيرش.

هناك أكثر من نظرية حول كيفية اكتشاف أمر بولارد تقول إحداها إن وصول معلومات حساسة للاتحاد السوفييتي، سواء عبر جهات تعمل لصالحه في إسرائيل أو من خلال المقايضة، كان وفق هيرش أحد الأسباب التي دفعت الاستخبارات الأميركية للشك في وجود جاسوس داخل منظومتها الأمنية وبدأ البحث، بينما تقول أخرى إن قصف مقر منظمة التحرير في تونس والذي استند إلى معلومات سرية تملكها الولايات المتحدة كان هو السبب، ولكن في كل الأحوال، وصلت مهمة بولارد إلى نهايتها، حيث وجد نفسه وحيدا خارج السفارة الإسرائيلية التي حاول الاحتماء بها إلا أنها أقفلت أبوابها أمامه وطلب منه ضباط الأمن فيها مغادرتها فورا ليتم اعتقاله أمامها مباشرة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٥.

جاسوس جشع أم عقائدي؟

خلفية جونثان بولارد اليهودية، وميوله الصهيونية، وذاكرة أجداده في الهروب من جرائم النازية، كما الطريقة التي اختارت إسرائيل أن تجنده فيها من خلال اختيار شخصيات تجسد معنى البطولة وإنقاذ إسرائيل من خطر (الإبادة) التي تتهددها إذا ما امتلكت دولة عربية سلاحا غير تقليدي، هي عوامل توحي بأن بولارد تجند لأسباب أيديولوجية عقائدية بهدف إنقاذ إسرائيل، وانه أقدم على تضحية ومخاطرة عظيمة من واقع شعوره بدور رسولي، وهي صورة كرسها الإعلام وشدد عليها خلال فترة محاكمة بولارد.

إلا أن الحقائق الجافة وما كشفت عنه التحقيقات تظهر صورة مغايرة تماما، تنسف هذه الرواية، حيث تبين أنه كان يتقاضى راتبا شهريا بقيمة ١٥٠٠ دولار تم رفعها إلى ٢٥٠٠ دولار من قبل إسرائيل، وأنه باع معلومات لأستراليا ودولة أخرى، كما أن رونالد أوليف، رئيس قسم التحقيق مع بولارد والذي نشر كتابا في العام ٢٠٠٦، ادعى أن بولارد وقبل أن يجند للتجسس لصالح إسرائيل كشف أسرارا أميركية لجنوب أفريقيا وحاول أن يعرض خدماته على الباكستان، وهو ما تؤكده ضابطة الـFBI ليديا جوتشورك والتي حققت هي الأخرى مع بولارد حيث قالت إنه عرض خدماته على دولة أخرى صديقة للولايات المتحدة وأن الدافع الأساس الذي حركه هو حب المال والمغامرة، وهو الرأي الذي يتبناه الكثير من المحللين الإسرائيليين.

العودة إلى إسرائيل وسؤال الولاء

إلى جانب الترحاب وردود الفعل المرحبة التي أطلقها قادة إسرائيل بعد قرار المحكمة الأميركية رفع القيود عن بولارد وإعلانه نيته القدوم إلى إسرائيل، أثار هذا الأمر الجدل مجددا حول أثر تلك القضية على العلاقات الأميركية- الإسرائيلية وتحديدا على يهود الولايات المتحدة.

في العام ٢٠١٥ وعندما أطلق سراح بولارد اعتبر الكثير من المعلقين وكتاب الرأي الإسرائيليين أن هذا التحرير إنما هو تحرير ليهود الولايات المتحدة من عبء قضية بولارد التي ألقت ظلا ثقيلا على سؤال ولائهم للولايات المتحدة ودعمهم لإسرائيل، وقد وصفها موقع «ميدا» (يميني) بأنها القضية التي تعكر صفو العلاقات بين البلدين، كما وصفت «معاريف» الخبر بأنه اللحظة «التي تنفس فيها يهود الولايات المتحدة الصعداء» وأن هذا «الإحراج يشكل الخوف الأكبر بالنسبة لهم» بل إن جاي رودرمان، وهو رئيس صندوق رودرمان لتعزيز العلاقة ما بين البلدين، ذهب أبعد من ذلك ووصفه بأنه «شوكة في حلق الأميركان».

والقاضي السابق في المحكمة العليا الإسرائيلية إلياكيم روبنشتاين، والذي إلى جانب كونه قاضيا معروفا وشغل موقع نائب رئيس المحكمة العليا، كان الرجل الثاني في السفارة الإسرائيلية في واشنطن عندما حاول بولارد أن يحتمي بها، اعتبر أن تجنيد بولارد خطأ، وأنه من الأشياء «التي لا يجب القيام بها» واصفا إياه بأنه «وصمة عار وبقعة سوداء حول ولاء اليهود في الولايات المتحدة» داعيا إلى عدم التضامن معه والمبالغة في استقباله لأن هذا سيثير سؤال «إزدواجية الولاء لديهم».

ذات الدعوة أطلقها رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت، الذي قال في مقابلة مع القناة ١٢ إن نتنياهو سيستغل استقبال بولارد كما فعل مع غلعاد شاليط، محذرا من أن هذا «سيمس يهود الولايات المتحدة» علما أن إسرائيل ليست «مدينة له بشيء».

صحيفة «معاريف» قالت إن ولاء يهود أميركا أصبح مشروطا وإن كل مسؤول يهودي يشغل موقعا حساسا يدرك بفضل بولارد أن ولاءه مشروط، بينما اعتبر موقع «واينت» أن مرور ثلاثة عقود لم يكن كافيا لنسيان قضية بولارد وأن يهود الولايات المتحدة يستصعبون التعافي من حالة الحرج التي سببتها واصفة إياه بالأخ غير الشقيق والشاذ.

يمكن القول إن عودة بولارد إلى اسرائيل ستحمل معها الكثير من الأسئلة حول ولاء يهود الولايات المتحدة وعلاقتهم بدولة إسرائيل، خاصة في ظل الاستخدام الانتهازي الذي قد يقدم عليه نتنياهو والاحتفاء من قبل أقطاب اليمين، وكل هذا في ظل فترة يتوقع أن تشهد فيها العلاقة بين إدارة جو بايدن المنتخبة حديثا وحكومة نتنياهو حالة من الشد والتوتر، وهو ما قد يعمق الهوة ويعقد العلاقة بشكل أكبر.

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

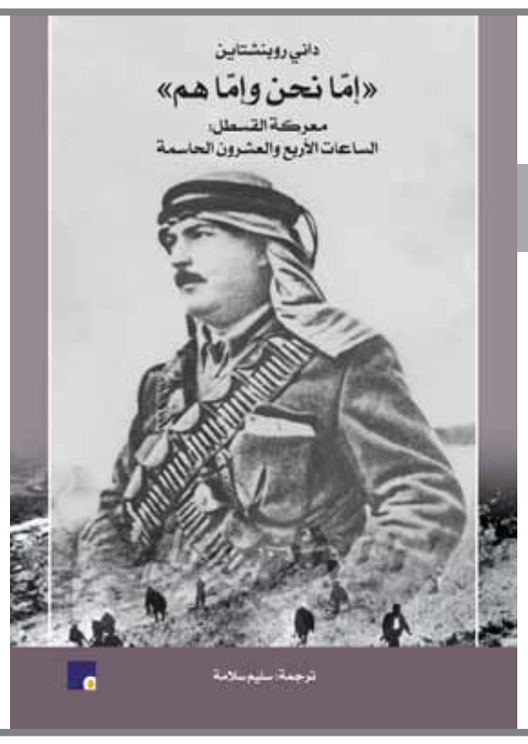

«استمرار الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني سقف زجاجي للعلاقات مع العالم العربي».

كتاب جديد لـ«معهد ميتفيم»: القضية الفلسطينية تظل بوابة إسرائيل الحقيقية إلى الشرق الأوسط

كتب سليم سلامة:

قد يكون في التطورات السياسية الأخيرة التي شهدتها المنطقة، وفي مقدمتها اتفاقيات السلام التي جرى التوقيع عليها بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، من جهة، ثم التسريبات الإسرائيلية عن زيارة سرية خاطفة قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مصطحباً معه رئيس جهاز الموساد، يوسي كوهين، إلى المملكة العربية السعودية، نهاية الأسبوع قبل الأخير، واجتماعه خلالها مع ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، إضافة إلى التقدم الذي حصل في الطريق نحو التوقيع على اتفاقية سلام بين إسرائيل والسودان ـ قد يكون في هذه التطورات، تحديداً، وكذلك في غيرها من تطورات سياسية أخرى على الصعيد الإقليمي، ما يقدّم تفسيراً متأخراً وبُعداً جديداً لعنوان الكتاب الذي صدر مؤخراً عن مركز «ميتفيم (مسارات) ـ المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية»، بعنوان «علاقات إسرائيل مع الدول العربية ـ الفرص غير المُحقَّقة»، لا سيما أن هذا الكتاب هو بمثابة تلخيص مُركَّز لمشروع بحثيّ خاص نفّذه «معهد ميتفيم» واستمر ثلاث سنوات كاملة انتهت في الأسابيع الأخيرة فقط.

يتقصى الكتاب، بما فيه من أبحاث، العلاقات بين دولة إسرائيل وسبع دول عربية يصفها بأنها «الدول العربية المركزية»، هي: مصر، الأردن، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، قطر، المغرب والعراق، وذلك على خلفية التغيرات العاصفة والتحولات الجوهرية التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط خلال العقد الأخير بوجه خاص. وقد أفرد باحثو «ميتفيم» لكل واحدة من هذه الدول السبع فصلاً خاصاً رسموا من خلاله خارطة فرص التعاون بينها وبين إسرائيل، بناء على شبكة المصالح، التحديات والفرص المشتركة وعلى القدرات، نقاط القوة والاحتياجات لكل من الطرفين (لكل واحدة من تلك الدول ولإسرائيل)؛ كما تعرض الباحثون إلى واقع التعاون القائم اليوم بين إسرائيل وبين كل من تلك الدول (إن كان قائما) في المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية والمدنية، استناداً إلى المصادر العلنية، إلى معرفتهم المباشرة وإلى مقابلات أجروها مع ذوي الشأن والاختصاص.

يشمل الكتاب، الذي أشرف على تحريره ثلاثة من باحثي معهد «ميتفيم» هم: د. نمرود غورن (رئيس المعهد)، د. روعي كيبريك وميراف كهانا دغان، فصولاً حول التغيير التدريجي في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية ـ من التعاون السرّي حتى التطبيع العلني والكامل، وكذلك حول العلاقة التي لا تزال قائمة بين علاقات إسرائيل مع الدول العربية، من جهة، وبين النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وعملية السلام بين الجانبين.

يشير الكتاب إلى أن «الفرص المواتية لإسرائيل في الشرق الأوسط جدية وكبيرة تفوق حجم التعاون القائم اليوم فعلياً» وإلى أن «ثمة فرصاً كثيرة غير محققة في مستوى العلاقات بين إسرائيل والدول العربية» وأن هذه الفرص «تبدو بصورة واضحة اليوم، أكثر من أي وقت مضى»، مؤكداً على أن «استمرار النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وانعدام التقدم نحو حله يشكلان عائقاً أمام استغلال الفرص ويخلقان نوعا من السقف الزجاجي، على الرغم من استعداد الإمارات العربية المتحدة والبحرين لإقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع إسرائيل في المرحلة الراهنة». وعبّر محررو الكتاب، في توطئتهم له، عن أملهم في «أن يساعد على ترسيم الصورة المركّبة والممكنة في مجال علاقات إسرائيل مع الدول العربية وأن يرسم الطريق نحو تعاون وعلاقات طبيعية بين إسرائيل ومحيطها الشرق أوسطي، بما فيه الفلسطينيون».

يشمل الكتاب ١٢ بابًا تمتد على ١٢٢ صفحة موزعة على العناوين التالية: ١. المقدمة (د. روعي كيبريك، د. نمرود غورن وميراف كهانا ـ دغان)؛ ٢. التوطئة: إسرائيل في الشرق الأوسط ـ الفجوة بين التعاون السري والتطبيع (البروفسور إيلي بوديه)؛ ٣. المحاولات السياسية لقطع علاقات إسرائيل مع الدول العربية عن عملية السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني (د. يوفال بنزيمان)؛ ٤. إسرائيل ومصر: شراكة استراتيجية، تنافر مدني (السفير السابق د. حاييم كورن)؛ ٥. إسرائيل والأردن: إهدار تاريخي لا يزال بالإمكان تعويضه (إسحاق غال)؛ ٦. إسرائيل والمملكة العربية السعودية: في الطريق نحو التطبيع؟ (د. ميخال يعاري)؛ ٧. إسرائيل والإمارات العربية المتحدة: فرص في الانتظار (د. مورات زيغا)؛ ٨. إسرائيل وقطر: علاقات في ظل وبرعاية القضية الفلسطينية (د. ميخال يعاري)؛ ٩. إسرائيل والمغرب: تعاون ذو جذور (عينات ليفي)؛ ١٠. إسرائيل والعراق: مسار مدني لتحسين العلاقات (د. رونين زايدل)؛ ١١. خاتمة: علاقات إسرائيل والدول العربية ـ القضية الفلسطينية هي بوابة الشرق الأوسط (د. موران زيغا ود. روعي كيبريك)؛ ١٢. عن المشاركين.

تحوّلات عميقة بعيدة الأثر وتبصّرات جديدة

يفتتح محررو الكتاب مقدمتهم باقتباس جملة من «وثيقة استقلال» دولة إسرائيل، من العام ١٩٤٨، تقول: «نحن نمدّ يدنا للسلام والجيرة الحسنة إلى جميع الدول الجارة وشعوبها، وندعوها (الدول والشعوب) إلى التعاون والدعم المتبادلين مع الشعب العبري في بلاده. دولة إسرائيل مستعدة للإسهام بحصتها في الجهود المشتركة لتحقيق التقدم في الشرق الأوسط بأسره».

جرت مياه كثيرة في نهر «العلاقات» بين إسرائيل والدول العربية منذ ذاك اليوم حتى الآن. تقلبات كثيرة شهدتها هذه العلاقات على محور ممتد ما بين الحروب الضروس والدموية وبين التعاون، بل التنسيق، السريّين في كثير من الحالات والأوقات والمفترقات. صحيح أن التقدم في المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في تسعينيات القرن الماضي أفضى إلى توقيع اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن، بل وإلى فترة من الازدهار مع دول عربية أخرى، لكن بالرغم من اتفاقيات السلام مع الأردن ومصر وإقامة السلطة الفلسطينية، في إطار اتفاقيات أوسلو ثم مبادرة السلام العربية، لم تنجح إسرائيل في تكريس وتثبيت علاقات الجيرة الحسنة مع الدول المجاورة وشعوبها، ولا أن تعزز آفاق التعاون والدعم المتبادلين.

يشير الكتاب إلى التغيرات العميقة، الجوهرية وبعيدة الأثر، التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير بشكل خاص، وفي مقدمتها بالطبع الانتفاضات والثورات الشعبية التي «زعزعت الاستقرار وأدت إلى الإطاحة بأنظمة أو بحكّام وأوضحت للحكام الذين ظلوا على عروشهم بأن عليهم إدارة أمورهم واتخاذ خطواتهم بحذر شديد مع الأخذ في الحسبان مطالب عامة الناس ومصالحهم». في جانب آخر، يتوقف الكتاب عند مكانة إيران وسياساتها في المنطقة ومحاولاتها الحثيثة لامتلاك السلاح النووي، بما يجعلها «تهديداً مباشراً مشتركاً على الدول العربية السنية، من جهة وعلى دولة إسرائيل، من جهة أخرى». يضاف إلى هذا «الخطر الإيراني»، خطر آخر يتمثل في «الإسلام المتطرف» وما تشكل في إطاره من تنظيمات إرهابية أصبحت «تشكل تحدياً وهدفاً مشتركاً أمام الدول العربية السنية ودولة إسرائيل». زد على ذلك كله، التغيرات الهامة التي طرأت على أنماط حضور الدول العظمى وتدخلها في المنطقة، إذ أوضحت الولايات المتحدة نيتها مغادرة المنطقة، بينما عمقت روسيا والصين من تواجدهما وتدخلهما فيها، وهو ما دفع كلاً من إسرائيل والدول العربية المعتمِدة على الولايات المتحدة إلى تبصرات جديدة في صلبها الاستنتاج بأنه «ليس من الحكمة ولا من الصواب الاعتماد بصورة كلّية وحصرية على الدعم الأميركي لمصالح الحلفاء في الشرق الأوسط»، كما ينوه الكتاب.

على خلفية هذه التحولات الجيوسياسية الواسعة في المنطقة، شهدت السياسة الإسرائيلية والخطاب العام المنبثق منها والمستند إليها تغييراً جدياً لافتاً، يعرضه محررو الكتاب بالتالي: «نتنياهو وحكومته، اللذان أحجما عن التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين، أخذا يدّعيان بأنه في الإمكان التقدم نحو تطبيع العلاقات مع دول عربية عديدة، حتى من دون إحراز أي تقدم في عملية السلام مع الفلسطينيين. والدليل هو أن علاقات التعاون التي تُبنى مع تلك الدول العربية هي غير مسبوقة. هذا الادعاء، الذي أُسنِد بالكشف المتزايد جماهيرياً عن هذه العلاقات، أصبح بمثابة وسيلة سياسية مهمة وفعالة ذات انعكاسات وآثار سياسية عميقة الأثر وبعيدة المدى».

«هذه هي الخلفية التي على أساسها انطلقنا نحو مشروعنا البحثي هذا، المجمّعة نتائجه في هذا الإصدار»، يوضح محررو الكتاب ويضيفون: «بكوننا معهداً للدراسات والسياسات متخصصاً في سياسات إسرائيل الإقليمية، بما في ذلك انتماء إسرائيل إلى منطقة الشرق الأوسط، كان من المهمّ جداً بالنسبة لنا وضع هذا الادعاء موضع الفحص والتمحيص بصورة معمقة وفحصها، قدر المستطاع، مع الواقع القائم والممكن».

فرص كامنة عديدة وعائق مركزي

في الخلاصات، تبيّن الأبحاث المضمّنة بين دفتي الكتاب أنه بالرغم من الحديث الكثير عن ازدهار التعاون بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، وبرغم وجود التعاون على نطاق ما وبوتيرة متزايدة (الجزء الأكبر منه في المجالات الأمنية المختلفة وبعيداً عن أعين الجمهور)، إلا أن الفرص الاستراتيجية ـ السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المدنية والثقافية هي فرص كبيرة جداً، أكبر وأوسع بكثير من حجم التعاون القائم اليوم فعلياً. ثمة إمكانيات كامنة غير متحققة كثيرة في علاقات إسرائيل مع الدول العربية وهي تبرز للعيان اليوم أكثر من أي وقت مضى. ذلك أن استمرار النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وعدم تحقيق أي تقدم جدي نحو حله يشكلان العائق المركزي، حتى الآن، أمام انتهاز هذه الفرص الكامنة في التعاون بين إسرائيل والدول العربية وترجمتها على أرض الواقع، بل تخلق نوعاً من السقف الزجاجي الذي لا يمكن تجاوزه.

اتفاق التطبيع الذي وقعت عليه إسرائيل مع دولة الإمارات العربية المتحدة في آب الأخير هو بمثابة استئناف على التوجه السياسي القائل باستحالة التقدم نحو التطبيع مع الدول العربية دون إحراز تقدم جدي نحو حل القضية الفلسطينية. غير أن اشتراط الاتفاقية المذكورة، أو مجرد ربطها فقط، بالموافقة الإسرائيلية على إلغاء/ تجميد مشروع ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وشمال البحر الميت وغور الأردن إلى السيادة الإسرائيلية يؤكد الادعاء المضاد، القائل بأن الطريق نحو التعاون الإقليمي يمرّ عبر القضية الفلسطينية ومن خلالها.

لدى إقدام دولة إسرائيل على بلورة سياستها وتصميم أنشطتها في المنطقة المحيطة بها، يتعين عليها ـ كما يشير واضعو الكتاب ـ التعلم من الماضي والاستفادة من دروسه. يتعين عليها أخذ الواقع الراهن في الحسبان والإقرار بما فيه من محدوديات مقررة، مصالح متشابكة وسيرورات حاسمة. لكن ما لا يقل أهمية هنا أنه يتعين عليها، أيضاً وبالأساس، تقييم البدائل المختلفة المتاحة ثم اشتقاق خطواتها بناء على هذا، بما في ذلك حيال الصورة المستقبلية والمكاسب الهائلة الكامنة فيها. وكما يبيّن الكتاب وما يتضمنه من أبحاث، فإن الفرص الكامنة في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية هي كبيرة ووفيرة، إلا أن «ترجمتها وتحقيقها في أرض الواقع يمران عبر عملية السلام مع الفلسطينيين»، كما يؤكد الكتاب.

في إحدى الخلاصات، يمكن القول إن الأبحاث التي تضمنها الكتاب أشارت بوضوح إلى وجهة عامة قوامها حصول توسع محدود في مجالات التعاون بين إسرائيل وكل من المغرب، الإمارات العربية المتحدة، قطر والسعودية، ثم إلى تقدم ما في يسمى «العلاقات المدنية» مع أوساط ودوائر عراقية (خلافاً للقطيعة التامة والمستمرة في العلاقة مع الحكومة العراقية). في مقابل ذلك، لم يشهد التعاون مع كل من مصر والأردن ـ الأكثر أقدمية في التطبيع مع إسرائيل ـ أي تقدم أو اتساع جدي. ومن هنا، فثمة في المؤشرات الإيجابية الواضحة على جبهة التعاون مع الدول التي لا تقيم إسرائيل معها علاقات سلام رسمية، حتى الآن، ما يدل على حقيقة أن المصالح الإقليمية والثنائية تحتل الأولوية وتتقدم على الاعتبارات الأخرى، كما يدل أيضاً على التغيير العام الحاصل في موقف هذه الدول حيال إسرائيل وتوجهاتها نحوها؛ وهو ما يعكس استعداداً للتقارب الحذر والمحسوب (نحو إسرائيل)، الأمر الذي يعني اهتمام هذه الدول العربية (من الدائرة الثانية حول إسرائيل، تحديداً) بإنشاء علاقات مع إسرائيل، من جهة، وتحفظ هذه الدول ذاتها من التقدم نحو تقارب أكثر جدية وعمقاً، من جهة أخرى. وينوه الكتاب بأنّ «الالتزام حيال النضال الوطني الفلسطيني هو الذي يحتل صدارة قائمة الأسباب والاعتبارات التي تقف خلف هذا التحفظ وهو الذي يضع شارة توقف واضحة أمام استكمال العلاقات القائمة وتحقيق الفرص الكامنة في العلاقات مع جميع الدول التي شملها أبحاث هذا الكتاب».

التقدم الجدي نحو حل النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني من شأنه أن يؤدي، مستقبلاً، إلى توجه أكثر إيجابية نحو إسرائيل في الرأي العام العربي عموماً وأن يدفع، تالياً، نحو إقامة علاقات دبلوماسية رسمية وكاملة مع الدول العربية المختلفة. ومن شأن الاختيار الحكيم للشركاء والحلفاء بين دول العالم وقادتها أن يساهم، هو أيضاً، في توثيق العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، من خلال الالتزام بالدبلوماسية الحذرة والسرية في مراحل التقارب الأولى على الأقل. ذلك أن المعيقات السياسية تؤثر كثيراً في اتجاه عزل إسرائيل عن تشكيلة واسعة من الفرص الاقتصادية، فيما يعتبر المجال الأمني مجال التعاون الأكثر غزارة ونجاحاً، ثم مردودية أيضاً، بين إسرائيل والدول العربية. فالطابع السري لهذا التعاون وأفضلياته الواضحة على مستوى المصالح الوطنية لكل واحدة من الدول المشاركة فيه هي التي تجعله ممكناً ومتاحاً، بل مرغوباً، إلى حد كبير.

في الخلاصات، أيضاً، أن الاستثمار في بعض المجموعات السكانية في المجتمع الإسرائيلي (اليهود من أصل عربي والعرب مواطنو إسرائيل) واستخدامها رافعة لتعميق التعاون وتعزيز آفاقه قد يكون فاتحة نحو إنشاء وتوسيع علاقات تعاون أخرى، في مجالات إضافية. أما الدمج ما بين الدبلوماسية السياسية والدبلوماسية الثقافية فمن شأنه أن يقود إلى «سلام أكثر دفئاً»، كما أن شبكات التواصل الاجتماعي في العصر العولمي توفر قاعدة متينة للاتصال المباشر بين السكان من كلا طرفي الحدود، بينما لا تتيح الظروف السياسية اللقاءات الفعلية المباشرة بينهم. وهنا يشير الكتاب إلى ضرورة التفكير في «تطوير، مؤسساتي أو فردي، لقنوات الاتصال هذه بحيث تكون قادرة على خلق وتشجيع اللقاءات الافتراضية والحوار الثقافي والاجتماعي الإيجابي بين المواطنين الإسرائيليين ومواطنين من الدول العربية، سواء في الدائرة القريبة حول إسرائيل أوفي الدائرة الأوسع البعيدة عنها».

ويخلص الكتاب، في جملته الأخيرة، إلى التأكيد على مقولة أساس تكررت كثيراً بين دفتيه مفادها أن النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني هو «العائق الأكبر والأكثر جدية أمام توسيع التعاون بين إسرائيل والدول العربية التي شملتها أبحاث هذا الكتاب. وإن التقدم الجدي في عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين من شأنه أن يفتح أفقاً واسعاً من الفرص العديدة أمام إسرائيل، في مجالات لا شرعية اليوم إطلاقًا ـ أو، ثمة شرعية متدنية جدا ـ للتعاون العلني فيها مع الدول العربية. وبهذا المعنى، فإن القضية الفلسطينية هي بوابة إسرائيل الحقيقية إلى الشرق الأوسط».

اقتراح تعيين ضابط سابق يقدّس الحرب ويدعو للترانسفير والقتل الجماعي رئيساً لـ«ياد فشيم» يشعل جدلاً إسرائيلياً!

كتب هشام نفاع:

إيفي ايتام.

ضمن مسلسل الحرائق التي يشعلها رئيس الحكومة اليمينية الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، لا تزال مسألة تعيين الضابط الكبير السابق، صاحب الممارسات والمواقف العنيفة والفاشية، إيفي إيتام، لترؤس مؤسسة «ياد فشيم» مشتعلة.

وتحمل «ياد فشيم» خصوصية وحساسية، إسرائيلياً، لكونها مؤسسة إسرائيلية رسمية أقيمت العام ١٩٥٣ بموجب قرار الكنيست كمركز أبحاث للهولوكوست، لذلك فإن القضيّة تشغل شرائح جديّة، سياسياً وإعلامياً وأكاديمياً. وتعود لتُبرز، سطحاً وعُمقاً، الأزمة الإسرائيلية المتفاقمة المتمثلة بما لا يقل عن حرب النّخب، قديمها وجديدها، على النفوذ والإرث والرموز. فهي ليست حرباً بين يسار ويمين كما تُسمى بكثير من التسرّع وقليل من التعمّق. فخصوم نتنياهو في هذه المضامير ليسوا يساريين بالمرة، بمفاهيم اليسار السياسية الأممية. بل مؤسسة صهيونية قديمة مقابل أخرى جديدة متفلّتة من أي قيد دبلوماسي ومتخففة من كل اللياقة، صمغُها الشعبوية وإزاحة الأقنعة وغريزة هيمنة جشعة على السلطة.

بدأت القضية بعد انكشاف نيّة بنيامين نتنياهو تعيين إيتام. فحين وافقت لجنة التعيينات العليا في سلطة الشركات الحكومية، على تعيين إيتام في المنصب، وقبل أن يتم رفع التعيين لموافقة الحكومة، أعرب نتنياهو عن دعمه. وفقا لجريدة «معاريف» اسم المرشح روّج له وزير التعليم العالي ووزير المياه زئيف إلكين، وورد في وقت سابق بالتشاور مع بنيامين نتنياهو، الذي أكد دعمه.

عريضة: «صُدمنا بهذا الاقتراح الشائن»

هنا خرج عشرات الباحثين والأكاديميين البارزين في مجال تاريخ الهولوكوست بعريضة تعارض هذا التعيين وتحذّر منه. وجاء فيها: «لسنوات عديدة، كانت ياد فشيم، وأرشيفاتها وأقسامها البحثية، أحد أهم شركاء عملنا، أينما كنا، سواء كانوا علماء وباحثين يهود أو غير يهود في دراسات الهولوكوست ومعاداة السامية واليهودية، ونشطاء في المتاحف والمحفوظات والتعليم أو البحث. ياد فشيم تخلد ذكرى إبادة النازيين لليهود. هدفها المعلن ليس فقط التوثيق والبحث والتعليم ولكن أيضاً منع الهمجية وأعمال الإبادة الجماعية في المستقبل. وتهدف الكلية الدولية لدراسات الهولوكوست، وهي جزء من المؤسسة، إلى مكافحة معاداة السامية والعنصرية والإقصاء داخل المجتمع ككل.»

وأضاف الباحثون: «هذه المهمة العاجلة - لتشجيع المجتمع المدني على المراقبة النشطة والمشاركة والتدخل حيثما كانت العنصرية والكراهية تهدد الجماعات والمجتمعات الدينية أو العرقية أو غيرها - هي الآن عرضة لخطر تسليمها إلى المتطرف اليميني الصريح والسياسي الأمي تاريخياً إيفي إيتام . لقد صدمنا بهذا الاقتراح الشائن ونحتج عليه بأقوى العبارات الممكنة. إن خطاب إيتام البغيض تجاه المواطنين العرب والفلسطينيين يتعارض مع مهمة ياد فشيم المعلنة. ونضيف أصواتنا إلى احتجاجات العديد من الناجين من الهولوكوست البارزين في إسرائيل الذين تحدثوا ضد هذا التعيين المقترح. إن تعيين إيفي إيتام رئيساً لياد فشيم من شأنه أن يحول مؤسسة محترمة دولياً مكرسة لتوثيق الجرائم ضد الإنسانية والسعي إلى تحقيق حقوق الإنسان إلى أضحوكة وعار»، على حد قولهم.

سجلّ حافل بالعنف العسكري والتصريحات العنصرية في كل اتجاه

هذا العسكري يجرّ خلفه سجلا حافلا بالعنف القومجي العنصري فعلا وقولا. مثلا، جاء في وثيقة بعنوان «محاكمة غفعاتي – ١٩٩٠»، التي تناولت اعتداء ضباط وجنود من هذه الوحدة العسكرية على مدنيين فلسطينيين من مخيم البريج في قطاع غزة ما يلي (نوردها حرفياً بمصطلحاتها كما هي):

«في ٧ شباط ١٩٨٨، اندلعت أعمال شغب عنيفة في مخيم البريج للاجئين في قطاع غزة. وخلالها رشق الجيش بالحجارة. في حوالي الساعة ١٦:٠٠ دخلت قوة من دورية راجلة من المحاربين في سرية مساعدة من كتيبة روتم في لواء غفعاتي، إلى منزل المشتبه به بالشغب في محاولة لاعتقاله هو وابن عمه. بعد بضع دقائق من المواجهة الجسدية بين الجنود وقاطني المنزل غادره الجنود ومعهم الأسيران مقيدا اليدين. نُقل المعتقلان في سيارة جيب عسكرية إلى حرج قريب. خلال السفر إلى الحرج قام الجنود بضرب المعتقلين بالهراوات وغيرها أمام المارة، «كنموذج رادع»، لأولئك الذين سيشاركون في أعمال شغب عنيفة. بعد أن وصل الجيب العسكري إلى الحرج القريب، أنزل الجنود المعتقلين من الجيب واستمروا في ضربهما، بينما كان قائد مجموعة من السريّة يشرف على هذه الأعمال. في إثر أعمال العنف هذه أصيب أحد المعتقلين بجروح قاتلة وتم تحديد وفاته في نفس اليوم. بعد هذه القضية، قدمت النيابة العسكرية لائحة اتهام ضد أربعة جنود متورطين في الحادث (...) وبحسب لائحة الاتهام، أمر قائد الكتيبة مرؤوسيه بمن فيهم المتهمون بـ«اعتقال المشتبه بهما في أعمال الشغب»، بإبعادهما عن مكان الاعتقال حتى لا يسببا جلبة، وضربهما بالهراوات بأيديهم وأقدامهم من أجل كسر الأطراف وإطلاق سراحهما... وكل هذا بدلاً من إحضارهما إلى المعتقل». المسؤول عن هذه الوحشية كان إيتام.

كذلك يحمل المذكور في جعبته تصريحات عنصرية ضد كل من وما هو عربي وفلسطيني. ومثلما ذكّر الصحافي أوري مسغاف بها مؤخراً، هذه بعض الأمثلة: «إن عرب إسرائيل هم إلى حد كبير القنبلة الموقوتة في النظام الديمقراطي والإسرائيلي بأكمله داخل الخط الأخضر. واليوم بالفعل في الجليل والنقب، يتم إنشاء حكم ذاتي فعلياً يمكن أن يحول دولة إسرائيل إلى فقاعة غوش دان. إنه تهديد وجودي وهو بطبيعته تهديد مراوغ مشابه للسرطان. السرطان هو نوع من المرض الذي يموت فيه معظم الأشخاص بسبب تأخر التشخيص. وعندما يفهم المرء حجم التهديد، يكون قد فات الأوان لعلاجه».

خلال عضويته في الكنيست خاطب النواب العرب بالقول: «سيأتي يوم ونطردكم فيه إلى غزة من هذا البيت القومي الخاص بالشعب اليهودي. وهناك سنحاربكم، فأنتم تنتمون إلى هناك». هذا العسكري يرى أن «العالم بدون اليهود هو عالم بلا روح، عالم كالماكينة فقط»، أما دولة إسرائيل فهي «دولة الرب المقدس». ومن هنا يتحدث عن الحرب كالتالي: «ما يجعل عيني تدمع حتى يومنا هذا هو رؤيتي الشباب محملين بالعتاد العسكري وهم يتوجهون للعمليات ويصبحون ظلالا في الأفق. إنه أمر مثير للانفعال للغاية بالنسبة لي، وهو أكثر ما يثيرني. لأن هذه هي محاولة التضحية (تضحية إبراهيم بابنه إسحاق- المحرر). في كل مرة هناك محاولة للتضحية». من هذه العقيدة يرى أنه «سيتعين علينا القيام بثلاثة أشياء: طرد معظم عرب يهودا والسامرة من هنا. مستحيل العيش مع كل هؤلاء العرب ومن المستحيل التنازل عن الأرض، لأننا رأينا بالفعل ما يفعلونه هناك. قد يتمكن البعض من البقاء في ظل ظروف معينة، ولكن سيتعين على معظمهم المغادرة. علينا أن نتخذ قرارا آخر وهو إخراج عرب إسرائيل من النظام السياسي، وهنا أيضا الأمور واضحة وبسيطة: لقد أقمنا بأنفسنا طابورا خامسا، مجموعة من الخونة من الدرجة الأولى، لذلك لا يمكننا الاستمرار في شرعنة مثل هذا الوجود العدائي الكبير داخل النظام السياسي الإسرائيلي. الشيء الثالث هو أنه سيتعين علينا التصرف بشكل مختلف عن كل ما عرفناه حتى الآن في مواجهة التهديد الإيراني. هذه ثلاثة أشياء ستتطلب تغييراً في أخلاقيتنا بشأن الحرب». ومرة اقترح قتل ألوف المواطنين اللبنانيين من أجل وقف الحرب وقال: نعم، هذه هي المعادلة، وفقا لتقرير مسجاف.

معارضون: نتنياهو يسعى لتفكيك المؤسسة كسعيه لتفكيك غيرها

في الحلبة السياسية خرجت أصوات تتهم نتنياهو بالسعي إلى تفكيك «ياد فشيم» مثلما يعمل على تفكيك مؤسسات الدولة الأخرى. عضو الكنيست إلعازار شتيرن من حزب «يش عتيد (يوجد مستقبل)» قال لموقع «واينت»: «نتنياهو يعامل ياد فشيم كمؤسسة عامة أخرى يحتاج إلى توليها - وبالمناسبة، يجب أيضاً تفكيكها». وأضاف: «يجب تعيين لجنة غير سياسية من المتخصصين الخبراء، الذين يعيشون في دراسة الهولوكوست، ونقل تراث المحرقة ومعاملة الناجين. نتنياهو يفكك الشرطة والمحكمة العليا من خلال زرع أتباع كل ما لديهم هو أنهم يخضعون له».

وقالت مصادر صحافية إنه من المتوقع أن يعارض وزير الدفاع ورئيس الحكومة البديل بيني غانتس تعيين إيفي إيتام. فعلى حد قوله إيتام «مقاتل له العديد من الإنجازات، لكن مؤسسة ياد فشيم بحاجة إلى شخصية مع سجلّ مختلف. ومن أجل رئاسة مؤسسة ذات أهمية دولية، يلزم وجود دولة وشخصية غير سياسية، لا يحمل ماضيها صفحات معقدة ويمكنها أن تمثل كل التيارات الشعبية».

وردا على موافقة اللجنة على تعيينه، خاطبت المحامية يفعات سوليل باسم المعارضين النائب العام قائلة: «إذا وافقت الحكومة الإسرائيلية بالفعل على التعيين، فسوف نستأنف أمام المحكمة العليا. سُن قانون ياد فشيم العام ١٩٥٣، وبالتالي لا يشمل جميع القيود المفروضة على التعيينات السياسية والمعايير الواضحة لطريقة الاختيار ومن يجب أن يُنتخب للمناصب الإدارية فيه، كما هو معتاد اليوم. ياد فشيم لا تقل أهمية عن الشركات العامة الأخرى ويجب معاملتها باحترام وعدم الانجرار إلى الركود السياسي. نحن على ثقة من أنه إذا لزم الأمر، ستجبر المحكمة العليا الحكومة على القيام بالإجراءات المناسبة، وتشكيل لجنة بحث وأن تسمح للمرشحين الجديرين بالترشح لمنصب من أهم المناصب التربوية والثقافية في إسرائيل. لن نسمح بإذلال الناجين من المحرقة وإخضاعهم للاحتياجات السياسية للحكومة».

د. لورا وارتون، عضو مجلس بلدية القدس، حيث مقر «ياد فشيم»، كتبت في مقال نشرته جريدة «هعير» إن «ياد فشيم يجب أن تبقى في الإجماع وخارج الساحة السياسية. اقتراح بنيامين نتنياهو تعيين إيفي إيتام رئيساً للمؤسسة يضر بها وبمكانتها وكذلك بذكرى الهولوكوست.» وتقول إن القانون نص على ذلك: «مجلس ياد فشيم يجب أن يمثل شعب إسرائيل بأكمله، بجميع أطيافه وتحركاته. أعضاء المجلس هم ممثلو الوكالة اليهودية، الصندوق القومي اليهودي، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، رئيس الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، إلخ..». وتضيف أن مثل هذه المؤسسة يجب أن يترأسها شخص عاقل يتمتع بمسؤولية تاريخية ووعي. وبعد أن تمتدح تاريخه العسكري تكتب: «كضابط في الجيش الإسرائيلي، حارب إيتام من أجل الدولة وحصل على وسام البطولة في حرب يوم الغفران، لكن هذا لا يؤهله لمثل هذا المنصب المهم والحساس». فمن بين أقواله التي تثبت ذلك مقارنته ياسر عرفات، في مقابلة جرت بعد عملية أوسلو، بأدولف أيخمان. ‹ما الفرق بينهما؟› قال في مقابلة عام ٢٠٠٢. «فهل من المناسب لمن ينطق بمثل هذه التصريحات حول شخصية محورية كهذه في ذكرى الهولوكوست أن يدير ياد فشيم؟»، تساءلت الكاتبة. وخلصت إلى أن: أي شخص يحرض دون خجل أو اعتراف ولا يعترف بالكرامة الإنسانية لا يمكنه أيضاً إدارة مؤسسة وظيفتها إحياء ذكرى الهولوكوست.

أما كوليت أفيتال، رئيسة مركز منظمات الناجين من المحرقة في إسرائيل، فصرّحت: «لا نعرف ما هي اعتبارات اللجنة وما الذي كان نُصب أعينها حين قررت التعيين... إن اهتمام الناجين من الهولوكوست بتعيين شخصية مناسبة لإدارة ياد فشيم ينبع بشكل أساس من حاجتهم إلى معرفة أن المؤسسة ستستمر في الحفاظ على مصداقيتها. بعد سنوات من إصدارات فريق من الباحثين والمؤرخين المتميزين، تعتبر ياد فشيم مرجعية عالمية في هذا المجال. لذلك نعتقد أن هناك حاجة إلى تعيين مهني، لشخص لديه خلفية ومعرفة واسعة في مجال المحرقة، شخص يمكنه العمل مع باحثين في إسرائيل وحول العالم. ويتطلب هذا الموقف أيضاً مهارة في العمل الدولي، مع المعاهد والمؤسسات والجامعات وأحياناً رؤساء الدول، خاصة الذين يزورون إسرائيل، ومن ثم أن يتولى رئيس مجلس الإدارة دور الإرشاد وإلقاء المحاضرات للمشاهير من الخارج والمعلمين والمحاضرين الذين يأتون إلى إسرائيل إلى الكلية الدولية التابعة للمؤسسة. وسيتعين على الرئيس المنتخب حديثاً رسم مسار المؤسسة في السنوات القادمة، حفاظاً على هيبتها ومصداقيتها وتشكيل ذكرى المحرقة للأجيال القادمة».

في المقابل هبّ كتّاب اليمين إلى الدفاع عن التعيين فكتب د. أوري كوهين في الجريدة الناطقة باسم نتنياهو غالباً «يسرائيل هيوم» أنه «تجري حالياً حملة إعلامية سامة، تجمع بين الافتراء وأنصاف الحقائق ضد تعيين إيفي إيتام رئيساً لإدارة ياد فشيم». ووصفه بالـ«مقاتل الشجاع من أجل الأمن القومي». واعتبر أن الانتقادات الموجهة إلى إيتام» إهانات مروّعة. كيف يمكن أن يقال مثل هذا الكلام عن محارب وضابط بذل روحه في الدفاع عن الشعب اليهودي؟».

أخيرا، الصحافي غدعون ليفي لخّص القضية كالتالي: «إن تعيين شخص مثقف أو شخص أخلاقي يحارب العنصرية والقومية المتطرفة وجرائم الحرب في كل مكان باسم ذكرى الكارثة، لرئاسة ياد فشيم، سيكون مناقضاً تماماً لمشاريع التخليد التي تلقمها إسرائيل لشبابها. هذا التعيين أيضا سيكون مناقضا للرسالة القومية المتطرفة التي تبثها إسرائيل للعالم كعبرة من الكارثة. لذلك، أحسن رئيس الحكومة صنعا عندما عين شخصاً يمثل جيداً روح إسرائيل، على رأس أعرق مؤسسة تخليد في العالم. إيتام هو شخص عنصري واضح وهو متهم بارتكاب جرائم حرب. وهو الذي سيخبر العالم بما تفكر فيه إسرائيل حقا: أنه بعد الكارثة مسموح لليهود ارتكاب كل شيء؛ وأنه بعد الكارثة لا يوجد لأي شخص في العالم الحق في وعظ إسرائيل بشأن ما يجب عليها أن تفعله؛ وأن القانون الدولي الذي تم وضعه في أعقاب الحرب العالمية الثانية والكارثة يسري على جميع الدول باستثناء إسرائيل؛ لأنه يوجد هنا شعب مختار، منارة للأغيار. وهنا أيضا تعيش الضحية الوحيدة لجرائم الحرب»، كما قال بأسلوبه اللاذع.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية